Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

2022/0097313/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and with reference to latter's note dated 12/10/2022, transmitting the call for input from the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights in the context of climate change.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the response received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 15th November 2022

PERMANENT MISSION OF THE STATE OF QATAR
GENEVA

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
Email: hrc-sr-climatechange@un.org/ registry@un.org

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

TÉLÉCOPIE | FACSIMILE TRANSMISSION

DATE: 12 October 2022

A/TO: All Permanent Missions
to the United Nations Office at Geneva

DE/FROM: Beatriz Balbin, Chief
Special Procedures Branch

FAX: +41 22 917 90 08
TEL: +41 22 917 93 91

E-MAIL: hrc-sr-climatechange@un.org

PAGES: 5

OBJET/SUBJECT: **Call for input - Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights in the context of climate change - "Addressing the human rights implications of climate change displacement including legal protection of people displaced across international borders"**

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
SPECIAL PROCEDURES

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

Mandate of the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights in the context of climate change

12 October 2022

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights in the context of climate change, pursuant to resolution 48/14 of the Human Rights Council.

I am writing to invite your Excellency's Government to provide inputs to my report to be presented to the 53rd Session of the Human Rights Council in 2023, focusing on the human rights implications of climate change displacement, including legal protection of people displaced across international borders.

The attached questionnaire will also be available on my mandate's webpage in the coming days at www.ohchr.org/srclimatechange.

I would be grateful if this letter and the annexed questionnaire could be transmitted to relevant authorities, inviting them to kindly provide submissions or documents **no later than 11 November 2022.**

All submissions will be made publicly available and posted on the Special Rapporteur's homepage at the OHCHR website.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ian Fry
Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights
in the context of climate change

All Permanent Missions
to the United Nations Office at Geneva

دعوة لتقديم مساهمات بشأن "معالجة الآثار المترتبة على حقوق الإنسان الناجمة عن النزوح الناجم عن تغير المناخ بما في ذلك الحماية القانونية للأشخاص النازحين عبر الحدود الدولية"

لقد شكلت العوامل الطبيعية منذ الأزل أحد أهم الأسباب لتنقل وهجرة البشر سواء بسبب التغيرات المفاجئة كالأعاصير والزلازل أم بسبب التغيرات البطيئة مثل الجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر، غير أنه في العقود الأخيرة تسبب الاحتباس الحراري الناجم عن النشاط البشري في آثار هائلة على مناخ الأرض، الأمر الذي انعكس سلبا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أنماط واتجاهات حركة الهجرة بما في ذلك الهجرة الدولية والنزوح.

لا تزال مسألة الهجرة بسبب التغير المناخي من المسائل المعقدة من الناحية القانونية وهي انعكاس لتعقيداتها على أرض الواقع، ففي كثير من دول العالم تتداخل فيها عوامل المناخ مع الصراعات التي تدفع الناس إلى الهجرة والنزوح، أضف إلى ذلك أن عامل "التهديد" قد لا يكون واضحا للدول لكي تسمح بحركة الهجرة أو النزوح داخل أراضيها، والمنطقة العربية ليست بمنأى عن كل هذه التحديات، حيث شهدت المنطقة أنماط متعددة ومركبة من الهجرة والنزوح بسبب التغير المناخي، وقد أثرت هذه الأنماط المتعددة في حياة ملايين من الناس في المنطقة، ففي عام ٢٠٢٠ استضافت الدول العربية ما يقارب (١٥٪) من المهاجرين واللاجئين من جميع أنحاء العالم، وفي العام ذاته كان هناك قرابة مليوني حالة نزوح داخلي جديدة بسبب الكوارث الطبيعية، حيث يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الضغط البيئي ويفرض أعباءً على الموارد ويقلل الإنتاج الزراعي، وبالتالي يهدد سبل العيش، الأمر الذي تزيد معه دوافع الهجرة الدولية، وعلى الرغم من أن كل دولة لديها تجاربها وتحدياتها، فإن تغير المناخ يهدد معظم الدول.

وبضوء ما تقدم وفي إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ في دورته الـ ٤٨ المنعقدة في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢١م. وعيّن المجلس في دورته الـ ٤٩ المنعقدة في آذار / مارس ٢٠٢٢م السيد / إيان فراي كأول مقرر خاص معني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

وتأتي دعوة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ لتقديم مساهمات بشأن معالجة الآثار المترتبة على حقوق الإنسان الناجمة عن النزوح الناجم عن تغير المناخ بما في ذلك الحماية القانونية للأشخاص النازحين عبر الحدود الدولية، وذلك بغرض الاستفادة منها في

التقرير الذي سوف يقدمه المقرر الخاص في الدورة الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٢٣م.

وبالاطلاع على أسئلة استبانة المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، نُفيدكم بالآتي:

١. ماهي التجارب والأمثلة التي تعرفونها عن الأشخاص النازحين أو المجتمعات النازحة بسبب التغير المناخي؟

لا تندرج ضمن اختصاص وزارة الداخلية .. ونرى أنه من المُلائم أن تتولى وزارة الخارجية الإجابة عن هذا السؤال من واقع المساعدات والمعونات التي تقدمها الدولة للمجتمعات النازحة والدول التي تأثرت بسبب الكوارث الطبيعية.

٢. هل تعتقدون أن هناك اختلافات بين مفهوم المهاجرين بسبب التغير المناخي والأشخاص النازحين بسبب التغير المناخي؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ماهي هذه الاختلافات؟

في سياق الحديث عن حركة الهجرة والنزوح ينتشر في الغالب مصطلحين أساسيين مفهوم "المهاجرين بسبب التغير المناخي" و"النازحين بسبب التغير المناخي" وبناء على ذلك فإننا نرى أن هناك اختلاف بين المصطلحين حيث يُشير مفهوم "المهاجرين بسبب التغير المناخي" إلى الأشخاص الملزمين بمغادرة منازلهم المعتادة مؤقتا أو على نحو دائم غالبا بسبب تغيرات مفاجئة أو تدريجية في البيئة التي تؤثر سلباً في حياتهم أو ظروف معيشتهم لينتقلوا للعيش في مناطق أخرى خارج دولتهم المعتادة.

أما "النازحين بسبب التغير المناخي" فهم الأشخاص الذين اضطروا إلى مغادرة مناطقهم السكنية إلى مناطق أخرى داخل الدولة التي يقيمون فيها بسبب العوامل البيئية. وامتدادا لما سبق الإشارة إليه فإننا نرى أن ضبط المصطلحات ذات الصلة بهذه المسألة (المهاجر – النازح ..) من شأنه أن يسهم في دقة عمليات التقييم وجمع البيانات على نحو متكامل، الأمر الذي سينعكس على طبيعة "الحماية الدولية" المُلائمة لدعم هذه الفئات وفقاً لأماكن وجودهم سواءً (داخل إقليم الدولة – أم عبر الحدود الدولية) ..

٣. ماهي التشريعات والسياسات والممارسات التي تعرفونها على أنها موضوعة من أجل حماية حقوق الأشخاص النازحين أو المجتمعات النازحة بسبب تغير المناخ؟

قدر صلة الأمر بعمل وزارة الداخلية يُمكن إيضاح هذا الجانب في اتجاهات عمل (مجلس الدفاع المدني) حيث بات من المسلم به أن الحروب والكوارث الطبيعية وما تلحقه من دمار وتشريد

للسكان، إنما تشكل تهديدا قائما لا يطال مجتمعات الدول التي تحل فيها هذه الكوارث فحسب، وإنما أيضا الدول الأخرى التي يمكن أن تتأثر بهذه الأزمات.

ولأن من واجب أي دولة تأمين سلامة الأرواح والممتلكات في أثناء الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى والسيطرة عليها وإنهاءها بأقل الخسائر الممكنة وبالسرعة والفاعلية المطلوبتين، وإصلاح ما يمكن إصلاحه إلى أفضل مما كان عليه. فإنه على قاعدة هذا الفهم جاء إنشاء مجلس الدفاع المدني بموجب القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن الدفاع المدني حيث يعد المجلس الإطار العام للاستجابة الوطنية للطوارئ الذي يتضمن المخاطر الوطنية، ومن ضمنها مسألة النزوح البشري، حيث صنف الإطار العام للاستجابة الوطنية للطوارئ خطر النزوح البشري إلى ثلاث أشكال:

١. النزوح من الداخل للداخل، والجهة الرئيسة هي الهلال الأحمر القطري.

٢. النزوح من الداخل للخارج، والجهة الرئيسة هي وزارة الخارجية.

٣. النزوح من الخارج للداخل، والجهة الرئيسة هي وزارة الخارجية.

وقد جرى توزيع المخاطر على الجهات الرئيسة بالدولة لإعداد خطط الطوارئ التفصيلية حيث كُلف الهلال الأحمر القطري بإعداد خطة الطوارئ التفصيلية لخطر النزوح البشري من الداخل للداخل لكونه المستجيب الرئيس.

في سياق النشطة الوقائي والتحوطي في وقت السلم، فقد وقّعت (قطر الخيرية) اتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية مع مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) في جنيف، بهدف تحسين جمع البيانات وتحليلها وإصدار بحوث حول النزوح الداخلي في جميع أنحاء العالم.

٤. أرجو منكم تقديم أمثلة لسياسات ومعالجات قانونية ومفاهيم حول كيفية قدرة الدول والشركات التجارية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في تقديم حماية للأشخاص النازحين أو المجتمعات النازحة بسبب تغير المناخ؟

إن دولة قطر، بحُكم موقعها الجغرافي وطبيعة بيئتها، لم يسبق لها أن تعرضت لكوارث طبيعية، كما أنها تُعد دولة غير مُستقبلة لموجات هجرة أو نزوح في إطار تحركات كبرى، وعلى الرغم من ذلك فإن دولة قطر تولي اهتماماً كبيراً بقضية التغير المناخي تماشياً مع رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠م التي اعتمدت على أربع ركائز أساسية من بينها التنمية البيئية والتغير المناخي وضرورة أداء دور إقليمي مبادر وبارز في مجال تقييم وتخفيف الآثار السلبية له ودعم الجهود الدولية في هذا المجال، ويُمكن لمس ذلك من خلال خطة استراتيجية التنمية الوطنية الأولى والثانية لرؤية قطر ٢٠٣٠م.

كما أن الدولة وفي إطار تحملها لمسؤوليتها كشريك فاعل في المجتمع الدولي ساهمت في الجهود المتعلقة بالتصدي لآثار التغير المناخي وذلك عبر اتخاذ عدد من الإجراءات الوطنية والدولية، حيث استحدثت الدولة على المستوى الوطني "وزارة للبيئة والتغير المناخي" التي تعمل على ضمان ممارسات مستدامة ومراعية للمناخ في جميع المسائل ذات الأهمية البيئية، كما أطلقت مؤخرا خطة

وطنية للتغير المناخي كإطار استراتيجي للتصدي لتغير المناخ مبني على التنويع الاقتصادي وبناء القدرات وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتحقيق الاستخدامات الأمثل للموارد الطبيعية، أما على المستوى الدولي فإن دولة قطر بادرت بإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة وهو منظمة دولية تأسست لمواجهة النتائج المترتبة على انعدام الأمن الغذائي والآثار البيئية والاقتصادية السلبية المرتبطة بتغير المناخ.

فضلاً عن ذلك أن الدولة واصلت جهودها في دعم المشاريع التي ترمي إلى مساعدة الأكثر تضررا من تغير المناخ، حيث خصصت عام ٢٠١٩ مبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا لمواجهة تغير المناخ، كما أن الدولة عملت على دعم المجتمعات الريفية في دولة الصومال لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال مشروع مشترك بقيمة ١،٧ مليون دولار مع منظمة الأغذية والزراعة لتحسين الوصول إلى الموارد المائية، فضلاً عن تدريب صغار المزارعين والرعاة على كيفية التكيف مع التحديات الناجمة عن تغير المناخ، وهو ما سينجم عنه استفادة قرابة (٤٦٨٣٠٠) شخصا من هذه المبادرة لاسيما المجموعات السكنية الفقيرة والضعيفة بما في ذلك فئتي النساء والشباب.

٥. ما هي السياسات الدولية والإقليمية والوطنية والطرق القانونية الضرورية لحماية الأشخاص النازحين أو المجتمعات النازحة عبر الحدود الدولية؟

على المستوى الوطني فقد سبق لنا الإشارة إلى السياسات المعتمدة في دولة قطر بشأن حماية الأشخاص النازحين أو المجتمعات النازحة عبر الحدود الدولية في الجواب عن السؤال رقم (٣).

٦. أرجو تقديم دراسة منفصلة عن الأشخاص النازحين داخليا أو المجتمعات النازحة داخليا والأشخاص النازحين عبر الحدود الدولية؟

إن دولة قطر ونظراً لوضعها الاقتصادي القائم فضلاً عن سياساتها الرشيدة المستندة على أسس العدالة الاجتماعية وتحقيق التقدم والازدهار لمواطنيها والتي تجسدت في "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠" قطعت أشواطاً متقدمة في ميادين الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي، مكنتها من أن تكون دولة غير مُتأثرة بمسألة النزوح الداخلي، فضلا عن أنها دولة غير مستقبلة لموجات النزوح عبر الحدود الدولية.

٧. ماذا تفهمون من مفهوم "لاجئ بسبب تغير المناخ" هل تعتقدوا أن اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين يجب أن تتضمن فئة منفصلة للاجئ بسبب تغير المناخ؟ كيف تعتقدون القيام بمثل هذا العمل؟ ماهي الخيارات القانونية الأخرى التي يمكن أن تكون ممكنة لتحقيق هذا العمل؟

بالاطلاع على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ الخاصين بوضع اللاجئين، فإن القضايا المناخية والبيئية لا تقع ضمن تعريف اللاجئ المنصوص عليه في الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها، وعليه فإننا لا نرى أن يتم تضمين فئة منفصلة " **للاجئ بسبب تغير المناخ** " في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، وخصوصاً إذا ما أخذنا في عين الاعتبار أن " **الاتفاق العالمي للاجئين**" تطرق في المحور المعنون بـ (**الوقاية ومعالجة الأسباب الجذرية**) إلى مصطلح "**التشريد الخارجي القسري**" للتعبير عن التحركات الكُبرى للسكان بسبب الكوارث الطبيعية المفاجئة الحدوث وتدهور البيئة.

٨. هل يجب فصل السكان الأصليين أو منحهم اعتبار خاص فيما يتعلق بالنزوح بسبب تغير المناخ؟ ما هي هذه الاعتبارات الخاصة؟

لا يجب أن يجر التعامل بصفة تمييزية في المسائل المُتعلقة بالنزوح بسبب تغير المناخ، وقد جاء دستور دولة قطر الدائم لسنة (٢٠٠٤م) ليُرسي مبادئ العدل والمساواة بين جميع القاطنين على أرض دولة قطر سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين، ويجد هذا الأمر تعبيره في نص المادة (٣٥) من الدستور التي جاءت بالقول " الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".